الفصل الخامس

التقييد بالشـــرط

توطئة الفصل:

الشرط أسلوب لغوي قائم على أركان ثلاث: أداة الشرط، يليها فعل الشرط ثم جزاؤه أو جوابه. و«الركنان في جملة الشرط يكونان متلازمين»[١] إذ إن أصل الشرط والجزاء أن يتوقف الثاني على الأول[٢].

وفي لسان العرب جاء معناه بأنه: إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه.. [٣] وفي المعجم الوسيط: ترتيب أمر على أمر آخر بأداة، أو هو تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى[٤] أو هو تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني[٥].

وقال ابن يعيش: الشرط نظير المبتدأ الذي لابد له من خبر، ولا يفيد أحدهما إلا مع الآخر، فالجملة الأولى كالمبتدأ والجملة الثانية كالخبر[٦].

ومن الملاحظ من كلام ابن يعيش أن الجملة الشرطية مستقلة بنفسها مفيدة لمعناها، كما أنه يتحقق فيها – أيضًا – شرط الإسناد الأصلي. فمن الخطأ أن نقول: إن مراد الشرط في جملتين (جملة الشرط وجملة الجزاء) وذلك؛ لأن الشرط والجزاء جملة واحدة مستقلة بنفسها قائمة برأسها، وهاتان الجملتان لا تستغني إحداهما عن الأخرى؛ إذ إن كل واحدة تفتقر إلى التي تجاورها.

فمن الواضح – إذن – أن ثمة علاقة بين الشرط وجزائه، مما يجعلنا نقول:

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو: ٢/ ١٥٨.
(2) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٢/ ٣٥٤.
(3) ابن منظور، لسان العرب: مادة: شرط.
(4) المعجم الوسيط، مادة: شرط.
(5) الجرجاني، كتاب التعريفات: ١٦٦.
(6) ابن يعيش، شرح المفصل: ٨/ ١٥٦.

إنهما يكونان جملة واحدة؛ إذ إن تحقق الجواب ووقوعه متوقف على تحقق الشرط ووقوعه[١].

ولم يخف ذلك عن نحاة ومفسرين وأصحاب بيان. قال عبد القاهر الجرجاني: واعلم أن سبيل الجملتين في هذا وجعلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة، سبيل الجزءين تعقد منهما الجملة[٢] وصرّح بذلك – أيضًا – في موضع آخر قائلاً: ووازن هذا أن الشرط والجزاء جملتان ولكنا نقول: إن حكمهما حكم جملة واحدة[٣].

والشرط في نظر الدكتور محمد حماسة وسيلة من وسائل الترتب، أي: أن جملة جواب الشرط مترتبة على جملة الشرط، وذلك لا يتأتى إلا بتوافر أداة شرط تعلق إحدى الجملتين بالأخرى[٤].

والأداة – كما يوضح الدكتور تمام حسان – وسيلة من وسائل الربط، وهذا الربط من أهم وظائفها، زيادة على أنها -كذلك- تفيد التحويل، أي: تحويل طبيعة الجملة التي تدخل عليها، كما أنها تقوم في الوقت ذاته بربط هذه الجملة بغيرها، ومن ثم تكون جملة واحدة[٥].

وقد يحتاج أسلوب الشرط – زيادة على أداته – رابطًا آخر يربط الشرط بجزائه، وهذا الرابط يلعب دورًا – مهما في بناء الجملة الشرطية – لا يقل أهمية عن الأداة نفسها؛ إذ إن كلا منهما يؤدي معنى لا يمكن أن يُغفل في بناء تكوينها[٦].

والتقييد بالشرط يكون للأغراض التي تؤديها معاني أدوات الشرط كالزمان في (متى وأيان) والمكان في (أين وأنى وحيثما) والحال في (كيفما) والتعميم في (من وما) وكذلك ما تؤديه كل من الأدوات (إن ولو وإذا) وغيرها من معان.. واستيفاء ذلك كله وتحقيق الفرق بين تلك الأدوات يذكر-إن شاء الله- في موضعه.

---

(1) د. مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٤١.
(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٢٤٦.
(3) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ١١١ وكذلك الخصائص لابن جني: ٣/ ١٧٨.
(4) انظر: د. محمد حماسة، بناء الجملة العربية: ١٧٠.
(5) راجع: د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢٦ وما بعدها. وكذلك: ٢٢٦.
(6) انظر: محمد حماسة، بناء الجملة العربية: ١٧١.

يبقى أن يشير البحث إلى أن أسلوب الشرط يؤدي وظيفة مؤثرة في الكلام؛ إذ به توجز التراكيب وتختصر، وبه يؤدي المعنى بالطرق الأقرب دون الأبعد. فاستعماله في اللغة يكون إيجازا، والإيجاز تهذيب للكلام بما يقتضيه حسن البيان، والإيجاز إظهار المعنى الكثير باللفظ اليسير القليل. قال تعالى: {**إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**}[1]

من أجل ذلك كله جاء هذا الفصل، وقد ارتضى البحث – وفقا لمادة دراسته – أن يكون في مبحثين يكمل – كما يرى – كل منهما الآخر.

المبحث الأول: أدوات الشرط.

المبحث الثاني: أحكام الشرط والجزاء.

(1) الآية: ١١٨ من سورة المائدة.

openkandl.com

المبحث الأول

أدوات الشـــــرط

هي أدوات وضعت لتعليق جملة بجملة أخرى، بحيث تكون الأولى سببا والثانية مسببا، ويتعلق وجود الثانية على وجود الأولى، وكلتاهما تؤلفان جملة واحدة تؤدي فكرة واحدة.

وهذه الأدوات هي: (إن وإذ ما[1] ولو) والمستخدم منها في لغة القرآن الكريم الحرفان: (إن ولو) وكذلك: (إذا وأنى وأينما وأيان[2] وحيثما وكلما ولما ومتى) وهي أدوات شرط ظرفية، والمستخدم منها في لغة القرآن الكريم: (إذا وأنى وأينما وحيثما وكلما ولما) وثمة أدوات أخرى لكنها غير ظرفية وهي: (أما وكيفما ولولا ومن وما ومهما) والأداة (أيما) وهي بحسب ما يضاف إليها، وهذه وما سبقها قد استعمل في سياق النص القرآني.

أولاً: القيدان (إن ولو)

- القيد (إن)

(إن) الشرطية حرف باتفاق النحاة، وتفيد تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى[3] وهي أم الباب[4]؛ لأنها تدخل في مواضع الشرط كلها، ولا تخرج عن الشرط إلى غيره[5].

---

(١) ذهب سيبويه إلى أنها حرف شرط مثل (إن) راجع: الكتاب: ٣/ ٥٦ وما بعدها. وذهب المبرد والفارسي وابن السراج إلى أنها ظرف. انظر:ابن هشام في المغني: ١/ ١٠٢.

(2) قال السيوطي: هي ظرف زمان للعموم وأنكر قوم جزمها لقلته وكثرة ورودها استفهامًا همع الهوامع: ٢/ ٥٤٦.

(3) الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٧٨ القاهرة. المطبعة الأزهرية ط الثانية ١٣٣٩هـ.

(4) السيوطي: همع الهوامع: ٢/ ٥٤٥.

(٥) اللهم إذا استخدمت كمقيد للنفي، ومن ثم فهي نافية.

الأثر الدلالي للقيد (إن)

إن ثمة قيما دلالية يمكن أن تستفاد جراء تقييد الجملة بالقيد (إن)، فقد جاءت في الاستعمال القرآني وتفيد الاستحالة والاحتمال والشك[١].

فمن المستحيل قوله تعالى: {قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ}[٢] وتحتمل (إن) أن تكون قيدًا للنفي، وتحتمل أن تكون شرطية، فإن كانت نافية يكون المعنى: ما كان للرحمن ولد فأنا أول من قال بذلك ووحد. أما كونها شرطية فعلى رأيين: أولهما: إن كان للرحمن ولد في زعمكم فأنا أول الموحدين لله تعالى، والثاني: إن كان للرحمن ولد فأنا أول الآنفين من أن يكون له ولد[٣].

هذا، وقد رد أبو حيان رأي من قال: إنها نافية بقوله: لا يجوز أن تكون (إن) بمعنى (ما) النافية؛ لأنه يوهم أنك إنما نفيت عن الله الولد فيما مضى دون ما هو آت وهذا محال»[٤].

وقد أفاد الاحتمال في قوله تعالى: {وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ}[٥] وذلك لأن نزول السيئة بالناس – رغم أنها بما قدمت أيديهم – هو أمر غير مقطوع به وذلك؛ لأن الله تعالى يعفو عن كثير[٦].

وفي قوله تعالى: {وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ}[٧] قيدت الجملة بالقيد (إن) لإفادة التقليل بل الشك؛ لأن العدو من دأبه الخداع والمراوغة وعدم الصدق، وهذه عادة فيه.

---

(1) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١٧٩.
(2) الآية: ٨١ من سورة الزخرف.
(3) انظر: لابن الأنباري، البيان فيغريب إعراب القرآن: ٢/ ٣٥٥.
(4) أبو حيان، البحر المحيط: ١٠/ ٤٥٧.
(5) الآية: ٣٦ من سورة الروم.
(6) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم: ١٣٥.
(7) الآية: ٦١ من سورة الأنفال.

وتدخل (إن) على متيقن لكونه مبهم الزمان[١] وذلك كما في قوله تعالى: {وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ}[٢] قال صاحب الكشاف معلقا: كانوا يقدرون أنه سيموت فيشمتون بموته، فنفى الله تعالى عنه الشماتة بهذا، أي: قضى الله أن لا يخلد في الدنيا بشر، فأنت وهم عرضة للموت، فإذا كان الأمر كذلك فإن مت أنت أيبقى هؤلاء[٣].

وقد ترد (إن) بمعنى (إذ) نحو قوله تعالى: {وَاتَّقُوا اللهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ}[٤] ورد السيوطي ذلك؛ لأنها عنده تفيد الشك، و المعنى هنا لا يصح، ثم وضّح أن ورودها في الآية لإفادة (التهييج) كقولك لابنك: إن كنت ابني فلا تفعل كذا[٥].

وقيل تأتي (إن) بمعنى القيد (إذا) كما في قوله تعالى: {لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللهُ آمِنِينَ}[٦] وذلك؛ لأن القيد (إذا) يحتاج إلى جواب كما يحتاج إليه القيد (إن) والقيدان إن تقاربا فربما وقع أحدهما موقع الآخر[٧] وكذلك في قوله تعالى: {وَإِن يُرِيدُوا أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ}[٨] قال أبو حيان: وإن يرد الجانحون للسلم بأن يظهروا السلم ويبطنون الخيانة والغدر مخادعة فاجنح لها فما عليك من نياتهم[٩].

وذهب بعض النحاة إلى أنها تأتي بمعنى (قد) [١٠]، وذلك كما في قوله تعالى {فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى}[١١] ورد ذلك أبو حيان بأنها: باقية على حالها وأن الأمر

---

(1) راجع: السيوطي في الهمع: ٢/ ١٨٠.
(2) الآية: ٣٤ من سورة الأنبياء.
(3) الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٥٧٢.
(4) من الآية: ٥٧ من سورة المائدة.
(5) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٥٤٩.
(6) من الآية: ٢٧ من سورة الفتح.
(7) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٥٤٩.
(8) الآية: ٦٢ مكن سورة الأنفال.
(9) أبو حيان، البحر المحيط: ٥/ ٣٤٧.
(10) راجع: القرطبي، تفسير القرطبي: ١/ ٧١١٠.
(11) الآية: ٩ من سورة الأعلى.

بالتذكر في الآية مشروط بنفع الذكرى، وأن هذا الشرط جاء به توبيخًا لقريش، أي: إن نفعت الذكرى في هؤلاء الطغاة، ومعناه استبعاد انتفاعهم بالذكرى[١].

دخولها على المضارع المقترن بـ (لم)

ويدخل القيد (إن) على المضارع المقترن بـ (لم)، ومن ثم يجتمع قيدان: قيد الشرط وقيد النفي، وذلك كما في قوله تعالى: {**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ**}[٢] وقوله تعالى: {**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ**}[٣].

هذا وقد اختلف في الجازم حينئذ فقيل: القيد (لم) لاتصالها بالفعل مباشرة وقيل: القيد (إن) لسبقها وقوتها فإنها تؤثر في شيئين، ورأي الجمهور أن المضارع مجزوم بـ (لم). والجملة شرط (إن)[٤].

مجيء القيد بعد اللام الموطئة للقسم

وجاء القيد (إن) في لغة القرآن الكريم بعد اللام الموطئة للقسم، وذلك على سبيل التأكيد كما في قوله تعالى: {**وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ**}[٥] فـ (اللام) في قوله: (لئن) مؤذنة بقسم محذوف جوابه (لظلوا) وهو ما وضع فيه الماضي موضع المستقبل على سبيل الاتساع، وتقديره: (ليظلن) وكذا إذا كان الجواب منفيًا كما في قوله تعالى: {**وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ**}[٦] أي: ما يتبعون، وجواب الشرط في الآيتين محذوف لدلالة جواب القسم عليه، وإنما كان الجواب للقسم دون الشرط في الموضعين، لتقدمه ولأنه إذا اجتمع

---

(1) أبو حيان، البحر المحيط: ١٠/ ٤٥٧.
(2) من الآية: ٢٤ من سورة البقرة.
(3) من الآية: ٦٧ من سورة المائدة.
(4) راجع: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: ١/ ٢٠٠. والعكبري، إملاء ما من به الرحمن: ١/ ٢٥.
(5) الآية: ٥١ من سورة الروم.
(6) من الآية: ١٤٥ من سورة البقرة.

القسم والشرط فالجواب للسابق منهما[١].

اقتران القيد بـ (ما) الزائدة

وتأتي (ما) الزائدة بعد (إن) الشرطية مؤكدة معنى الجزاء[٢]، فتدغم فيها نطقا وكتابة، وذلك في الوقت الذي تقترن فيه نون التوكيد بشرطها، قال تعالى: {وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ}[٣] حيث وقع قوله (ينزغنك..) قيد الشرط المقترن بما الزائدة، وذلك على سبيل تأكيد معنى الجزاء.

الدلالة الزمنية لمعمولي القيد

(إن) الشرطية حقها – كما قرر النحاة – أن يليها المستقبل، وللتعليق في الاستقبال يقتضي أن يكون قبل الشرط والجزاء فعلين مضارعين. بيد أن هناك صورًا جاء فيها الشرط ماضيًا لفظًا ومعنى، وفي هذه الحال يئول النحاة الفعل الماضي بالمضارع حتى يتماشى مع قاعدة أن (إن) تفيد التعليق في الاستقبال[٤].

فإن دخلت على فعل ماض بالوضع أو بمقارنته (لم) صرفته إلى الاستقبال وذلك كما في قوله تعالى: {وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا}[٥] أي: وإن تعودوا نعد، وقوله تعالى: {وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ}[٦].

وقد يراد المضي بما دخلت عليه (إن) دون أن ينصرف إلى المستقبل كما في قوله تعالى: {إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ}[٧] حيث دخلت (إن) علىالقيد (كان) مع بقائها على مضيها، ولم تحولها إلى المستقبل، وكما في قوله تعالى: {إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ}[٨] وقد قيل إنما جاز ذلك مع كان وحدها لقوتها

---

(1) انظر: ابن عقل، شرح الألفية: ١/ ٤٤.
(2) راجع: مغني اللبيب لابن هشام: ١/ ٣٤٢.
(3) من الآ]ة: ٣٦ من سورة فصلت.
(4) راجع: أوضح المسالك لابن هشام: ٤/ ٢٠٧-٢٠٨.
(5) من الآية: ٨ من سورة الإسراء.
(6) من الآية: ٦٧ من سورة المائدة.
(7) من الآية: ٢٦ من سورة يوسف.
(8) من الآية: ١١٦ من سورة المائدة.

ودلالتها على المضي، وأنها الأصل، أي: أصل الأفعال أما غير (كان) من الأفعال فلا يقع بعد (إن) إلا ما كان منها في معنى المستقبل[١].

ومما جاء فيه الماضي لفظًا مع القيد (إن)، وذلك لسر دلالي قوله تعالى {**وَلاَ تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا**}[٢] والأصل (إن يردن) ولكنه آثر التعبير بلفظ الماضي لإظهار الرغبة في وقوع إرادة التحصين من الفتيات، واختار القيد (إن) دون (إذا) للإشعار بندرة إرادة التحصين بينهن، وأن الكثيرات منهن كن يفعلن ذلك عن طواعية، بل رغبة منهن، وأن ما وجد من الرفض والإباء كان نادرًا بل شاذًا[٣].

وقد ذكر صاحب مفتاح العلوم أن الماضي يجيء مع (إن) لإفادة التعريض[٤]، وذلك كما في قوله تعالى: {**لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ**}[٥] حيث إن الغرض من الماضي هو التعريض بمن يشرك بعد إيمانه؛ لأنه من المقطوع به أن سيدنا محمد ﷺ لن يشرك أبدًا، وما أشرك قبل النبوة، فكيف ذلك بعدها.

ومثله -كذلك- قوله تعالى: {**وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ**}[٦] إذا إن اتباع النبي ﷺ أهواءهم أمر فيه استحالة، والمقصود هو التعريض بغيره.

ومنه -أيضًا- قوله تعالى: {**فَإِن كُنْتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَؤُونَ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكَ**}[٧] والمعنى يحتمل الشرط والنفي، وقيل: المقصود به إقامة الحجة على منكري النبوات والتوحيد، فمن شك في ذلك فليسأل أهل الكتاب؛ إذا إن

---

(1) انظر:الرضي الإستراباذي، شرح الكافية: ٢/ ٦٤.

(٢) من الآية: ٣٣من سورة النور

(٣) راجع الكشاف: ٣/ ٦٦ وما بعدها، وكذلك: خصائص التراكيب لمسائل علم المعاني، محمد أبو موسى: ٣٣٧.

(٤) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم: ١٣٧.

(٥) من الآية: ٦٥من سورة الزمر.

(٦) من الآية ١٤٥من سورة البقرة.

(٧) من الآية: ٩٤ من سورة يونس.

النبي ﷺ لم يسأل قط، ولا عرض له ما يقتضي ذلك[١]. وعليه فالمقصود التعريض بغيره ﷺ.

- القيد (لو)

(لو) أداة شرط غير جازمة، وهي قسمان:

أولهما: (امتناعية) أي: امتناع جوابها لامتناع شرطها، ولعل ما يقصده المعربون بهذا التعبير هو الكثير الغالب، والصواب أن يقال: (لو) حرف يدل على ما كان سيقع في الماضي لوقوع غيره في الماضي[٢] أيضًا وذلك؛ لأن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجواب، فقد يستلزمه وقد لا يستلزمه.

ويدل على ذلك قوله تعالى: **{لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا}**[٣] حيث إن هذه الآية: مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك، وإن لم يكن تعدد في الآلهة؛ لأن المراد به فساد نظام العالم عن حالته[٤].

وقد رد ابن هشام مقولة المعربين: امتناع جوابها لامتناع شرطها واستدل في ذلك بقوله تعالى: **{وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلاَئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ}**[٥] ثم علق بقوله: .. فيلزم على هذا القول في الآية ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة، وتكليم الموتى لهم، وحشر كل شيء عليهم[٦]، ثم أوضح أن العبارة الجيدة التي لابد أن تؤخذ في الحسبان عند كلامنا عن (لو) هي عبارة سيبويه، وهي:

---

(١) انظر: بدائع التفسير لابن القيم: ٢/ ٤١٠ وما بعدها. جمع وتوثيق يسري السيد. دار ابن الجزري ١٤١٤هـ.

(2) راجع: سيبويه، الكتاب: ٤/ ٢٢٤.

(3) من الآية: ٢٢ من سورة الأنبياء.

(4) السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٥٧٠.

(5) الآية: ١١١ من سورة الأنعام.

(6) ابن هشام، المغني: ١/ ٢٨٨.

حرف لما كان سيقع لوقوع غيره[١].

ويدخل القيد (لو) على الماضي، وإذا وقع بعدها المضارع أولى بالماضي، وذلك مع بقاء لفظه على حاله. ويمثل لدخولها على الماضي قوله تعالى: {**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ**}[٢].

ويمثل لدخولها على المضارع المؤول بالماضي قوله تعالى: {**لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لاَ يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ النَّارَ وَلاَ عَن ظُهُورِهِمْ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ**}[٣] وجواب القيد هنا محذوف لدلالة الكلام عليه، وحذفه أبلغ من النص عليه، وتقديره: لسارعوا إلى الإيمان، أو: لعلموا صحة البعث[٤].

ومن ذلك – أيضًا – قوله تعالى: {**وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ**}[٥] ومن الملاحظ أن تقييد الجملة بالقيد (لو) قد أفاد الغرض والتقرير[٦]. كما أن دلالة استخدام المضارع وهو شرط أول بالماضي أبلغ؛ لأنه يفيد الاستمرار و التجدد فيما مضى وقتا بعد وقت، وحصوله مرة بعد مرة[٧]. فالعدول عن الماضي إلى المضارع في قوله (يطيعكم) ليفيد هذا المعنى، على أنهم كانوا يريدونإطاعة الرسول ﷺ لهم إطاعة مستمرة[٨] بدليل قوله تعالى: في كثير من الأمر.

والثاني: وهو أن يأتي القيد (لو) بمعنى (إن) الشرطية، فيدخل على الفعل المستقبل، وإذا وقع بعدها الماضي أول بالمستقبل نحو قوله تعالى: {**قُل لاَّ يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ**}[٩] فالماضي هنا في تأويل المستقبل، أي: يعجبك.

---

(1) راجع: المصدر السابق: ١/ ٢٨٨.
(2) الآيتان: ١١٨-١١٩ من سورة هود.
(3) الآية: ٣٩ من سورة الأنبياء.
(4) راجع: أبو حيان، البحر المحيط: ٧/ ٤٣٢.
(5) من الآية: ٧ من سورة الحجرات.
(6) راجع: الألوسي، روح المعاني: ٢٦/ ١٤٨.
(7) راجع: الهاشمي، جواهر البلاغة: ١٣٦.
(8) راجع: الصابوني، روائع البيان: ٢/ ٤٨٠.
(9) من الآية ١٠٠ من سورة المائدة.

ويأتي القيد (لو) لمجرد الربط، وذلك كما في قوله تعالى: {قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ}[١] أي: أنعود إليها ولو كنا كارهين لها فالهمزة هنا للاستفهام الإنكاري و(لو) شرطية للربط لا لانتفاء الشيء مع الزمن الماضي لانتفاء غيره[٢].

وكذلك قوله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ شَيْئًا}[٣].

قال أبو حيان معلقا: الهمزة للاستفهام المصحوب بالتوبيخ والإنكار والتعجب من حالهم.. وتجيء (لو) هنا تنبيها على أن ما بعدها لم يكن يناسب ما قبلها، لكنها جاءت لاستقصاء الأحوال التي يقع فيها الفعل، ولتدل على أن المراد بذلك وجود الفعل في كل حال، حتى هذه الحال التي لا تناسب الفعل[٤].

دخول القيد (لو) على الاسم

وعند الكوفيين يدخل القيد (لو) على الاسم، وذلك على تقدير فعل قبله يفسره ظاهر بعده، أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنه لا يأتي بعد (لو) إلا الفعل الظاهر، ولا يأتي بعدها فعل مضمر إلا في الضرورة أو نادر الكلام[٥]، والرأي عند الكوفيين لوروده في لغة القرآن الكريم قال تعالى: {قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنْفَاقِ وَكَانَ الإِنْسَانُ قَتُورًا}[٦] فقد جاء بعد القيد (لو) الضمير المنفصل (أنتم) وهو في موضع رفع فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور وهو (تملكون). فلما حذف الفعل انفصل الضمير المتصل، وهو الواو فصار منفصلاً وهو (أنتم)[٧].

---

(1) الآية: ٨٨ من سورة الأعراف.
(2) محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٣/ ٤٠٤.
(3) من الآية: ١٧٠ من سورة البقرة.
(4) أبو حيان، البحر المحيط: ٢/ ١٠٣ وما بعدها.
(5) راجع: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢/ ٥٧٢.
(6) الآية: ١٠٠ من سورة الإسراء.
(7) راجع: أبو حيان، البحر المحيط: ٧/ ١١٨ وما بعدها.

دخول القيد على (أن) المشددة

ويدخل القيد (لو) على (أن) المشددة ومعموليها كما في قوله تعالى {**وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ**}[1] والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها، وتقديره: (إيمانهم) في موضع رفع المبتدأ أو فاعل لفعل محذوف تقديره: ولو ثبت إيمانهم، وجواب (لو) جملة اسمية (لمثوبة من عند الله خير) وقيل: محذوف وتقديره: لأثيبوا[2].

(1) من الآية: ١٠٣ من سورة البقرة.
(2) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٥٧٣.

obeikandl.com

ثانيًا: أدوات الشرط الظرفية

القيد (إذا)

استقر لدى نحاتنا العرب أن القيد (إذا) تأتي ظرفية متضمنة معنى الشرط، كما أنها تختص عند أكثرهم بالدخول على الجملة الفعلية، ويأتي الفعل بعدها ماضيًا أو مضارعًا، غير أن المضارع لا يأتي معها إلا قليل[١].

ففي قوله تعالى: {وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ}[٢] جاء شرطها وجزاؤها ماضيين، وشرط القيد في الموضعين في محل جر بإضافة القيد إليه، والعامل فيه الجزاء على مذهب الجمهور[٣].

وفي قوله تعالى: {وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ}[٤] جاء شرطها ماضيًا وجزاؤها مضارعًا. كما جاء شرطها مضارعًا وجوابها ماضيًا، كما في قوله تعالى: {وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا}[٥].

دلالة القيد (إذا) على الزمن:

ويفيد القيد (إذا) الاستقبال غالبًا، ويأتي دالاً على الماضي كما في قوله تعالى: {وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا}[٦] وذلك؛ لأن الآية الكريمة نزلت بعد انفضاضهم[٧]، ومن ثم يكون القيد دالاً على حكاية الماضي لا الاستقبال.

ويأتي القيد (إذا) دالاً على الاستمرار، فيستعمل في الأحوال الثلاثة: الماضية والحاضرة والمستقبلة[٨] ويمثل لذلك قوله تعالى عن المنافقين: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ

---

(1) راجع: ابن هشام، مغني اللبيب: ١/ ١٠٨.
(2) الآية: ١٤ من سورة البقرة.
(3) راجع: السيوطي في همع الهوامع: ٢/ ١٨٢.
(4) من الآية: ٤ من سورة المنافقون.
(5) من الآية: ٧ من سورة لقمان.
(6) من الآية: ١١ من سورة الجمعة.
(7) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: ٤/ ٥٧٤.
(8) راجع: الرضي الاستراباذي، شرح الكافية: ٢/ ١٠٨، والسيوطي في الإتقان: ١/ ١٤٩.

تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ}[١] حيث وقع قوله تعالى قيدًا بالشرط (إذا) والمتأمل يلحظ أن (إذا) جاءت في الآية الكريمة وقد شملت الأحوال الزمنية الثلاثة، لأن قول المنافقين مستمر استمرار حياتهم في الماضي والحاضر والمستقبل إلى أن تقوم الساعة.

دلالة القيد (إذا) على التحقق

ويختص القيد (إذا) بما يتعين وجوده، وذلك بخلاف القيد (إن) فإنها – كما أشار البحث – يفيد الاستحالة والاحتمال والشك[٢].

ففي قوله تعالى: **{وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ}**[٣] نلحظ أن ثمة تنويعا في التقييد بالشرط، فقد جيء في جانب الرحمة بالقيد (إذا) وهو أمر محقق لا محالة، وذلك بخلاف القيد (إن) وقد وضّح البحث ذلك إبان حديثه عن تقييد الجملة بالقيد (إن)[٤].

دخول (حتى) الغائية على القيد

وفي لغة القرآن جاء القيد (إذا) بعد (حتى) في ثلاثة وأربعين موضعا صرح فيها بجواب القيد (إذا) إلا في أربعة مواضع حذف فيها الجواب ومنها قوله تعالى: **{حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ}**[٥] وقوله تعالى: **{حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ}**[٦] فـ (حتى) ابتدائية، و(إذا) ظرف مستقبل متضمن معنى الشرط وجوابها هنا محذوف؛ لأنه في صفة أهل الجنة، فدل بحذفه على أنه شيء لا يكتنه ولا يحيط به الوصف[٧].

ويرى الجمهور أن (حتى) الابتدائية تفيد الغاية، أو أن (إذا) شرطية والغاية

---

(1) الآية: ١١ من سورة البقرة.
(2) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١٧٩.
(3) الآية: ٣٦ من سورة الروم.
(4) انظر من البحث: ص
(5) من الآية: ١٥٢ من سورة آل عمران.
(6) من الآية: ٧٣ من سورة الزمر.
(7) انظر: محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٨/ ٤٤٩.

تؤخذ من جواب الشرط، ذلك على حد ما ذكره أبو حيان[١] إبان تعليقه على قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلاَّ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ}[٢].

والملاحظ أن تركيب القيد مع حتى الغائية (حتى إذا) لابد أن يتقدمه كلام ظاهر نحو قوله تعالى: {فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلاَمًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ}[٣].

ويلحظ ذلك – أيضًا – في قوله تعالى: {آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا}[٤] والتقدير: فأتوه بها ووضعها بين الصدفين، حتى إذا ساوى بينهما قال انفخوا فنفخوا، حتى إذا جعله نارا بأمره وإذنه قال آتوني أفرغ عليه[٥].

دخول القيد على الاسم

وفي لغة القرآن الكريم يدخل القيد (إذا) على الاسم، نحو قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ}[٦] على أن يكون الاسم المرفوع بعد القيد فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور عند أكثر النحاة[٧]، وذهب الأخفش في معاني القرآن إلى أن ما يلي (إذا) يعرب مبتدأ خبره جملة (انشقت)[٨].

- القيد (أنى)

(أنى) اسم مشترك بين الاستفهام والشرط، فأما الاستفهام فإنها ترد فيه بمعنى (كيف) أو (متى)[٩] وعند استعمالها للشرط فإنه يؤتي بها لتعميم الأحوال الراجعة

---

(1) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٤/ ٤٧٠.
(2) من الآية: ٢٥ من سورة الأنعام.
(3) من الآية: ٧٤ من سورة الكهف.
(4)الآية: ٩٦ من سورة الكهف.
(5) انظر: أبو حيان، البحر المحيط : ٤/ ٤٧١.
(6) الآية: ١ من سورة الانشقاق.
(7) راجع: السوطي، همع الهوامع: ١/ ١٨١.
(8) انظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن: ٢/ ٥٣٤.
(9) راجع: السيوطي في الهمع: ٢/ ٥٤٧.

إليه»[١].

وقد ذكرت المعاني الثلاثة (كيف – متى – الشرط) في قوله تعالى: {نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لأَنْفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُم مُّلاَقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ}[٢].

واختار أبو حيان أنها شرطية حيث قال: والذي يظهر – والله وأعلم – أنها تكون شرطًا لافتقارها إلى جملة غير الجملة التي بعدها، وتكون قد جعلت فيها الأحوال كجعل الظرف في المكانية، وأجريت مجراها تشبيها للحال بالظرف المكاني، وقد جاء نظير ذلك في لفظ كيف، خرج به عن الاستفهام إلى معنى الشرط في قولهم: كيف أكون.. وإنما لحظ فيها معنى الشرط و ارتباط الجملة بالأخرى[٣].

ومما يرجح شرطيتها – أيضًا – قول صاحب الإتقان: وحذف جوابها لدلالة ما قبلها عليه؛ لأنها لو كانت استفهامية لاكتفت بما بعدها كما هو شأن الاستفهامية أن تكتفي بما بعدها، أي: تكون كلامًا – يحسن السكوت عليه[٤].

ومن ثم يرى البحث أن يكون المعنى: أنى شئتم فأتوه من أي شق أردتم شريطة أن يكون المأتيُّ واحدا، وهو موضع الحرث.

القيد (أينما)

(أينما) أصلها (أين) وهي اسم شرط، وضعت للدلالة على الظرفية المكانية، ثم ضمنت معنى الشرط فجزمت، والكثير فيها استعمالها مقرونة بـ (ما) الزائدة، وترد (أين) عاما في الأمكنة بينما ترد (أينما) أعم منها[٥].

واستعلت (أينما) في لغة القرآن الكريم شرطية في صورتين موصولة بـ (ما)، ومفصولة عنها. فالموصولة كما في قوله تعالى: {وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ

---

(1) السكاكي، مفتاح العلوم: ١٣٧.
(2) الآية: ٢٢٣ من سورة البقرة.
(3) أبو حيان، البحر المحيط: ٢/ ٤٣٠ وم ا بعدها.
(4) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ١/ ١٥٦ وما بعدها.
(5) انظر: للسيوطي الإتقان في علوم القرآن: ١/ ١٥٩.

وَجْهُ اللهِ إِنَّ اللهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ}[١] ويمثل للمفصولة قوله تعالى: {وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَمَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلاَةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا}[٢].

وتأتي (أينما) في القرآن الكريم وشرطها وجوابها مضارعان وذلك كما في قوله تعالى: {أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللهُ جَمِيعًا}[٣] وكما جاءا مضارعين جاءا – أيضًا – ماضيين كما في قوله تعالى: {مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلاً}[٤].

ولعل المتأمل في قوله تعالى: {وَلِلهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ إِنَّ اللهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ} يلحظ مدى عمومية وشمولية القيد (أينما). قال الزمخشري موضحا ذلك: (ولله المشرق والمغرب) أي: بلاد المشرق والمغرب والأرض كلها لله هو مالكها ومتوليها (فأينما تولوا) ففي أي مكان فعلتم التولية، لا يختص إمكانها في مسجد دون مسجد، ولا في مكان دون مكان[٥].

القيد (حيثما)

(حيثما) – كما ذكر النحاة – اسم شرط جازم، وقد وضعت في الأصل للدلالة على الظرفية المكانية، كما أنهم قرروا أنها لا تستعمل أداة شرط إلا إذا اقترنت بـ (ما) الزائدة، وأن (ما) هذه كفتها عن الظرفية كي تهيأ لأن تكون شرطية[٦].

ومما يدل على ذلك قوله تعالى: {وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ}[٧] فالقيد (حيثما) في الآية لم يجزم لفظًا بل محلاً، وشرطه جملة (كنتم) وجوابه جملة (فولوا وجوهكم) المقترنة بـ (الفاء) الدالة على التعقيب، وكلتا الجملتين في محل جزم. وقال أبو حيان موضحا دلالته: (وحيثما كنتم) هذا عموم

---

(1) الآية: ١١٥ من سورة البقرة.
(2) الآية: ٣١ من سورة مريم.
(3) من الآية: ١٤٨ من سورة البقرة.
(4) الآية: ٦١ من سورة الأحزاب.
(5) الكشاف للزمخشري: ١/ ٣٠٦ وما بعدها.
(6) راجع: ابن هشام، مغني اللبيب: ١٠/ ١٥٢.
(7) من الآية: ١٥٠ من سورة البقرة.

في الأماكن التي يحلها الإنسان، أي: في أي موضع كنتم، وهو شرط وجزاء[١].

وفي قوله تعالى: {قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ}[٢] إشارة لطيفة إلى أن الواجب مراعاة الجهة دون العين، وأن السر في الأمر بالتولية خاص وعام، خاص في قوله (فول وجهك) وعام في قوله (وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شرطه، وقيد بأداة الشرط (حيثما) لدفع توهم أن تكون الكعبة قبلة أهل المدينة وحدهم[٣].

وقال القاسمي: أما خطابه الخاص فتشريف له، وإيجاب لرغبته ﷺ وأما خطابه العام بعده فلأنه كان يجوز أن يعتقد أن هذا خص ﷺ به، كما خص في قوله تعالى: {قُمِ اللَّيْلَ}[٤][٥].

القيد (كلما)

من الأدوات اللاحقة بأدوات الشرط في أداء الربط القيد (كلما)، وهي أداة مركبة من (كل وما) كما أنها ظرف بإضافة (ما) المصدرية الظرفية إليها[٦]، و(كلما) برأسها متضمنة معنى الشرط[٧]، وتفيد التكرار أي: تكرار وقوع الجزاء بتكرار وقوع الشرط، ولا يكون تاليه وجزاؤه غالبًا إلا فعلاً ماضيًا[٨].

ومما يدل على ذلك قوله تعالى: {يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا}[٩] فقد وقع قوله تعالى قيدًا بالشرط (كلما) الدالة على التكرار. قال الزمخشري: فإن قلت: كيف قيل مع الإضاءة (كلما) ومع الإظلام

---

(1) أبو حيان، البحر المحيط: ٢/ ٢٤.
(2) من الآية: ١٤٤ من سورة البقرة.
(3) انظر: الصابوني، روائع البيان: ١/ ١٢٣.
(4) من الآية: ٢ من سورة المزمل.
(5) القاسمي، محاسن التأويل: ٢/ ٣٠٠.
(6) راجع: سيبويه، الكتاب: ٣/ ١٠٢، وابن هشام في المغني: ١/ ٢٢٦.
(7) انظر: محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم: ١/ ٤٩.
(8) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٦٠٠ وما بعدها.
(9) من الآية: ٢٠ من سورة البقرة.

(إذا) قلت: لأنهم حراص على وجود ما هم به، متعود من إمكان المشي وتأتيه، فكلما صادفوا منه فرصة انتهزوها، وليس كذلك التوقف والتحبس[١].

وذهب أبو حيان إلى أن: التكرار الذي يذكره أهل أصول الفقه و الفقهاء في (كلما) إنما ذلك فيها من العموم، لا إن لفظ (كلما) وضع للتكرار.. وإنما جاءت (كل) توكيدًا للعموم المستفاد من (ما) الظرفية»[٢].

وفي قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ}[٣] نلحظ دلالة القيد (كلما) على التكرار واضحة إذ إن دوام ذوقهم العذاب وعدم انقطاعه يقتضي تكرار تبديل جلودهم[٤].

القيد (لما)

من أدوات التعليق القيد (لما)، وهي ظرف مختص بالماضي، وتقتضي جملتين، وقال بعض النحاة بحرفيتها، لذا يطلقون عليها: حرف وجوب لوجوب[٥]، وهي مركبة بإضافة (ما) إليها تأكيدا وتقوية[٦].

ويأتي جواب القيد فعلاً ماضيًا اتفاقًا، ومضارعًا وفيه خلاف، وجملة اسمية مقرونة بإذا أو الفاء. ويمثل للأولى قوله تعالى: {فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ}[٧] ويمثل لمجيء جوابها جملة فعلية فعلها مضارع قوله تعالى: {فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا}[٨] وذلك على تقدير: أقبل يجادلنا، وقيل في (يجادلنا)

---

(1) الزمخشري، الكشاف: ١/ ٢٢٠.
(2) أبو حيان، البحر المحيط: ١/ ١٤٧.
(3) من الآية: ٥٦ من سورة النساء.
(4) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: ٥/ ٢٥٦.
(5) راجع: ابن يعيش، شرح المفصل.
(6) انظر: ابن هشام في المغني: ١/ ٣١٠.
(7) من الآية: ٦٧ من سورة الإسراء.
(8) من الآية: ٧٤ من سورة هود.

هو جواب (لما) لحكاية الحال[١].

ويرى البحث أن مجيء جواب القيد (لما) في الآية مضارعًا دالاً على الحال المحكية أبلغ من أن يقدر بالماضي؛ لأن دلالة المضارع على التجدد والاستمرار تظهر وتوضح مدى حرص نبي الله إبراهيم عليه السلام على أن يقنع الملائكة ألا يوقعوا العذاب على قوم لوط عليه السلام؛ لأن فيهم مسلمين، وإن لم يكن فإن فيها نبي الله عليه السلام.

ومن الآيات الدالة على اقتران جواب القيد بـ (إذا) قوله تعالى: {**فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ**}[٢] وبه استدل أبو حيان على أن مجيء إذا الفجائية جوابا للقيد (لما) يدل على أنها حرف وجوب لوجوب، لا ظرف كما زعم البعض، وذلك لافتقاره إلى عامل فيه، والكلام التام لا يحتمل إضمارا ولا يعمل ما بعد (إذا) الفجائية فيما قبلها[٣]، ويمثل لاقتران جوابها بالفاء قوله تعالى: {**فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ**}[٤] وذلك على تأويل، أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد[٥].

---

(1) راجع: الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٢٨٢.
(2) من الآية: ٦٥ من سورة العنكبوت.
(3) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٥/ ١٥٤.
(4) من الآية: ٣٢ من سورة لقمان.
(5) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٨/ ٤٢٣.

ثالثًا ــ أدوات الشرط غير الظرفية

- القيد (أما)

من الأدوات التي لها صدر الكلام القيد (أما) [١]، وهي حرف بسيط فيه معنى الشرط، وقيل: مركب من (أم وما) ومعناه: (مهما يكن من شيء) وهي نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط معا بعد حذفهما، وقيل عن فعل الشرط فقط[٢]. ودليل شرطيتها اقتران جوابها بالفاء، فلم تحذف دون ضرورة[٣].

ومما يدل على ذلك قوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً}[٤] فالفاء داخله على الجزاء، ولا تصح أن تكون عاطفة، فهي داخلة على الخبر والخبر لا يعطف على مبتدئه.

ولا في مثل قوله تعالى: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ}[٥]، لأنها داخلة على الفعل، والفعل لا يعطف على مفعوله، وكذلك لا يصح الاستغناء عند من قال إنها زائدة[٦].

ومن الممكن حذف الفاء على السعة، وذلك إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ}[٧] إذ التقدير: فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف[٨].

وفي لغة القرآن الكريم تفصل (أما) من (الفاء)، ومما يفصل به المبتدأ كما في قوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ}[٩] أو بمعمول لما بعدها[١٠]،

---

(1) راجع: سيبويه، الكتاب: ١/ ٩٥.
(2) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٥٧٨.
(3) راجع: ابن هشام، أوضح المسالك: ٤/ ٢١٤.
(4) من الآية: ٢٦ من سورة البقرة.
(5) الآية: ٩ من سورة الضحى.
(6) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ٥٧٨.
(7) من الآية:١٠٦ من سورة آل عمران.
(8) راجع: الصبان، الحاشية: ٤/ ٦٤.
(9) من الآية: ٢٦ من سورة البقرة.
(10) راجع: ابن هشام، المغني: ١/ ٦٩.

وذلك نحو قوله تعالى: {وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ}[١].

أو أن يكون الفصل بجملة شرط نحو قوله تعالى: {وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ.فَسَلاَمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ}[٢] قال أبو حيان: (إن كان من أصحاب اليمين) شرط وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما، وجواب الثاني محذوف، ولذلك كان فعل الشرط ماضي اللفظ.. وهذا مذهب سيبويه»[٣].

الأثر الدلالي للقيد (أما)

إن ثمة قيما دلالية يمكن أن تلاحظ جراء تقييد الجملة بالقيد (أما) ومنها: التفصيل، أي: تفصيل ما أجمل للمخاطب، ويتضح ذلك من قوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ}[٤] وقوله تعالى: {وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا}[٥] ففي الآيتين تفصيل لما جمع وأجمل في قوله تعالى: {ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ}[٦] كما أنه يلاحظ تكرارها بعد الإجمال.

وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر[٧]، وذلك كما في قوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ}[٨] أي: وأما الذين كفروا فلهم كذا وكذا.

أو أن يترك تكرارها استغناء بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم[٩]، وذلك كما في قوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ}[١٠] أي: (وأما غيرهم فيؤمنون به، ويكلون معناه إلى ربهم) ويدل على

---

(1) الآية: ١٠ من سورة الضحى.
(2) الآيتان: ٩٠-٩١ من سورة الواقعة.
(3) أبو حيان، البحر المحيط: ١٠/ ٩٥.
(4) من الآية: ١٠٦ من سورة هود.
(5) من الآية: ١٠٨ من سورة هود.
(6) من الآية: ١٠٣ من سورة هود.
(7) راجع: الصبان، حاشية الصبان: ٤/ ٦٥.
(8) من الآية: ١٧٥ من سورة النساء.
(9) راجع: الصبان، الحاشية، ٤/ ٦٥.
(10) من الآية: ٧ من سورة آل عمران.

ذلك: {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا}[١].

ومما تفيده – أيضًا – التوكيد. قال ابن هشام في ذلك: وأما التوكيد فقلَّ من ذكره، ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال: فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب فإذا قصدت توكيد ذلك.. قلت: (أما زيد فذاهب) ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء، فذيد ذاهب، وهذا التفسير مدل بفائدتين: بيان كونه توكيدًا، وأنه في معنى الشرط[٢].

القيد (كيفما)

يرى بعض النحاة أن (كيف وكيفما) من أدوات الجزاء ومنع بعضهم ذلك، قال سيبويه: سألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع فقال هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء[٣].

وفي شرح الكافية يقول الرضي: والكوفيون يجيزون جزم الشرط والجواب بكيف وكيفما قياسا ولا يجيزه البصريون[٤]، وفي المغني هي شرطية شريطة أن تقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين، نحو: كيف تصنع أصنع، ولا يجوز كيف تجلس أذهب[٥].

ومما يؤكد – أيضًا – أن كيف وضع قيدًا على الجملة، دالاً على الشرط قول أبي حيان، وذلك إبان تعليقه على قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ}[٦] حيث قال: وكيف هنا للجزاء، ولكنها لا تجزم»[٧] ومثله – أيضًا – قوله تعالى: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ}[٨] وجواب القيد (كيف) في الآيتين

---

(1) من الآية: ٧ من سورة آل عمران.
(2) ابن هشام، مغني اللبيب: ١/ ٦٩.
(3) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٦٠.
(4) الرضي الإستراباذي، شرح الكافية: ٢/ ١١٧.
(5) ابن هشام، مغني اللبيب: ١/ ٢٢٩.
(6) من الآية: ٦ من سورة آل عمران.
(7) راجع: أبو حيان، البحر المحيط: ٣/ ٢٠.
(8) من الآية: ٦٤ من سورة المائدة.

محذوف يدل عليه ما قبله، وتقديره في هذه الآية: كيف يشاء أن ينفق ينفق[١].

ومثله – كذلك – قوله تعالى: {اللهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ}[٢] فـ (كيف) قيد على الجملة حذف جزاؤه لدلالة ما قبله عليه، وكذا حذف المفعول، والتقدير: كيف يشاء بسطه يبسطه، فحذف (المفعول والجزاء) لدلالة (يبسطه الأول) عليه، وكيف منصوب على الحال بالفعل الذي بعده؛ لذا فهي دالة على الكيفية، والمعنى: على أي شاء أن يبسطه يبسطه[٣].

القيد (لولا)

من أدوات الشرط المحولة للربط القيد (لولا)، وقيل: إنها مركبة من (لو، ولا)، وقد عرف أن لهذا التركيب أثرًا دلاليًا من حيث إنه يدل على (امتناع الشيء لوجود غيره) وذلك بخلاف (لو) الدالة على (ما كان سيقع لوقوع غيره)[٤].

وفي الاستعمال القرآني يدخل القيد (لولا) على (الاسم) وعلى (أن الثقيلة) وكذلك (المخففة من الثقيلة) كما أنه يدخل على (أن المصدرية) وجوابها في الأغلب الأعم يأتي ماضيًا مثبتًا مقرونًا باللام، ويأتي ماضيًا منفيًا.

ويمثل لدخولها على الاسم قوله تعالى: {وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا}[٥] وقوله تعالى: {فَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ}[٦] حيث وقع قوله تعالى في الآيتين قيدًا بأداة الشرط (لولا) الدالة على امتناع لوجود، أي: امتناع حدوث الجزاء لوجود الشرط. وبتحليل التركيب الذي جاء عليه القيد (لولا) يلحظ أنه مكون من جملتين: (جملة الشرط، وجملة الجزاء) فجملة الشرط (فضل الله) في الآية يلاحظ أنها غير مستوفاة الإسناد؛ إذ لم يرد من

---

(1) راجع: أبو حيان، البحر المحيط: ٤/ ٣١٦.
(2) من الآية: ٤٨ من سورة الروم.
(3) راجع: محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٧/ ٥١٣.
(4) راجع: سيبويه، الكتاب: ٤/ ٢٤٤.
(5)من الآية: ٢١ من سورة النور.
(6)من الآية: ٦٤ من سورة البقرة.

ركني الإسناد فيها سوى ركن واحد هو المبتدأ أما الثاني فيقدر لكونه مفهومًا ضمنًا لدلالته على وجود عام، إذ التقدير: لولا فضل الله موجود.. وذلك بخلاف جملة الجزاء المتممة معنى أسلوب الشرط، فقد جاءت مستوفاة بعنصري الإسناد، وهي: قوله تعالى: لكنتم من الخاسرين وأصلها بعد حذف القيد (كان) في غير القرآن الكريم (أنتم من الخاسرين).

ويمثل لدخولها على (أن) الثقيلة قوله تعالى: {فَلَوْلاَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ.لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ}[1] ويمثل لدخولها على (أن) المخففة من الثقيلة قوله تعالى: {وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً}[2] ويمثل لدخولها على (أن) المصدرية قوله تعالى: {وَلَوْلاَ أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَّكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ}[3].

وتقيد الجملة بـ (لولا) وجوابها محذوف، نحو قوله تعالى:}وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلاَ أَن رَّبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} [4] والتقدير: لولا ربطنا على قلبها حاصل أو موجود لأبدت به[5].

القيد (من)

من أدوات الشرط الاسمية القيد (من)، وهي لتعميم أولي العلم[6]، كما أنها مبهمة في أزمان الربط[7]، أي أنه لا يدل بذاته على زمن، ويجزم معه الشرط والجزاء لفظًا ومحلاً.

أما جزمها لفظًا فيمثله قوله تعالى: {وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا}[8] وقوله

---

(1) الآيتان: ١٤٣، ١٤٤ من سورة الصافات.
(2) الآية: ٧٤ من سورة الإسراء.
(3) الآية: ٣٣ من سورة الزخرف.
(4) الآية: ١٠ من سورة القصص.
(5) انظر: محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم: ٧/ ٢٨٣.
(6) راجع: السكاكي، مفتاح العلوم: ١٣٧.
(7) انظر: الصبان، الحاشية: ٤/ ١٧.
(8) من الآية: ٢٣ من سورة الشورى.

تعالى: {فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ}[١] حيث وقع قوله تعالى في الآيتين قيدًا بالشرط من وهي أداة شرط للعاقل، وكما هو واضح فيها أنها مبهمة في زمن الربط أي لا تدل بشرطها وجزائها على زمن محدد. وأما جزمها محلا فكما في قوله تعالى: {فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ}[٢].

وقد ورد القيد (من) في لغة القرآن الكريم ويحتمل فيه الشرطية والموصولية، وأكثر ما يكون ذلك إن وقع بعدها فعل (ماض) نحو قوله تعالى: {أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ}[٣] قال العكبري: و(من) بمعنى الذي أو شرط»[٤] وفي قوله تعالى: {بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ}[٥] قال أبو حيان: و(من) يحتمل أن تكون موصولة والأظهر أنها شرطية[٦].

ويرجع البحث أنه في مثل قوله تعالى: {وَمَن لَّمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}[٧] أن تكون شرطية، حيث جزم الفعل، كما يرجح أن يكو الجزم – إذا جاء بعدها القيد (لم)- للمتقدم وهو قيد الشرط، وهو الأولى؛ لأنه يجزم فعلين لا فعلاً واحدًا، ومما يرجح شرطيتها اقتران الجزاء (فأولئك) بالفاء[٨].

القيد (ما)

من أدوات الشرط الاسمية القيد (ما) وهي لتعميم غير أولي العلم، أو لتعميم ما تدل عليه من الأشياء[٩]، وهي -مثل أختها (من)- مبهمة في أزمان

---

(1) الآيتان: ٧-٨ من سورة الزلزلة.
(2) من الآية: ٣٨ من سورة البقرة.
(3) من الآية: ٥٤ من سورة الأنعام.
(4) العكبري، إملاء ما من به الرحمن: ١/ ٢٤٤.
(5) الآية: ٧٦ من سورة آل عمران.
(6) أبو حيان، البحر المحيط: ٣/ ٢٢٥.
(7) من الآية: ٤٤ من سورة المائدة، والآية: ٤٥، والآية: ٤٧ من نفس السورة.
(8) راجع: ابن هشام، مغني اللبيب: ١/ ٣٥٩.
(9) راجع: السكاكي، مفتاح العلوم: ١٣٧.

الربط[١] ويجزم معها الشرط والجزاء لفظًا ومحلاً.

أما الجزم لفظًا فنحو قوله تعالى: {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ}[٢] حيث وقع قوله تعالى قيدًا بالشرط ما وهي أداة شرط لغير العاقل، وواضح من تركيبها أنها مبهمة في زمن الربط، أي لا تدل بشرطها وجزائها على زمن معين، وأما الجزم بها محلا فكما في قوله تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}[٣].

وفي لغة القرآن الكريم ورد القيد (ما) ويحتمل أن يكون شرطًا، أو أن يكون موصولا، ولعل المعلم المميز له من الموصول هو أن يأتي بعده فعل مضارع مجزوم، وذلك كما في قوله تعالى: {وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ}[٤] وقوله تعالى: {وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنْفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ}[٥] أما إن جاء بعده الماضي فتحتمل أن تكون شرطية أو أن تكون موصولة.

وذكر بعض النحاة أن القيد (ما) يأتي ولا يراد به إلا مجرد التعليق كما هو الشأن في القيد (إن) الحرفية ومما استشهد به قوله تعالى: {لاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً}[٦] فقوله: (ما لم تمسوهن) بمعنى (إن لم تمسوهن) أي: شريطة عدم المس. وقال بعضهم إنها هنا ظرفية مصدرية، أي: زمان عدم المسيس[٧].

القيد (مهما)

أقرَّ نحاتنا العرب استعمال القيد (مهما) استعمال (ما) وذكر صاحب المفتاح أنها أعم من (ما) [٨]. هذا، وقد ذهب أكثر النحاة إلى أنها اسم لا حرف[٩]،

---

(1) راجع: الصبان، حاشية الصبان، ٤/ ١٧.
(2) من الآية: ١٩٧ من سورة البقرة.
(3) من الآية: ٧ من سورة الحشر.
(4) من الآية: ٢٧٢ من سورة البقرة.
(5) من الآية: ١١٠ من سورة البقرة.
(6) من الآية: ٢٣٦ من سورة البقرة.
(7) راجع: ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٦٢.
(8) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم: ١٣٧.
(9) راجع: ابن يعيش، شرح المفصل: ٧/ ٤٢.

ودليلهم في ذلك رجوع الضمير إليها في قوله تعالى: {وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ}[1] و(مهما) قيد الشرط دالة على العموم في الآية. وكما أعربها المعربون للقرآن: في موضع نصب بتأتنا أو في موضع رفع مبتدأ و(تأتنا) مجزوم بـ (مهما)؛ لأنه فعل الشرط، وجواب الشرط المتمم للمعنى (فما نحن لك بمؤمنين)[2].

وقال أبو حيان موضحا قيمتها الدلالية: وأتوا بمهما التي تقتضي العموم، ثم فسروا بأية على سبيل الاستهزاء في تسميتهم ذلك آية.. والضمير في (قالوا) عائد على آل فرعون، لم يزدهم الأخذ بالجذوب ونقص الثمرات إلا طغيانا وتشددا في كفرهم.. حتى واجهوه – يعني نبي الله موسى عليه السلام – بهذا القول: على أنه لو أتى بما أتى من الآيات فإنهم لا يؤمنون به[3].

(1) الآية: ١٣٢ من سورة الأعراف.
(2) انظر: محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٣/ ٤٣٥.
(3) أبو حيان، البحر المحيط: ٥/ ١٤٨.

openkandl.com

رابعًا ــ الشرط (أي)

يستعمل القيد (أي) في لغة القرآن الكريم أداة شرط جازمة، وهي اسم مبهم نكرة عامة في ذوي العلم وغيرهم[١]، وهي كما قرر السلوك اللغوي على حسب ما تضاف إليه، فتأتي للعاقل وغير العاقل وللظرفية الزمانية والمكانية[٢]؛ لذا أفردها البحث بالتصنيف لصلاحيتها للأمور الأربعة السالفة الذكر.

ومن أحوالها أنها تأتي مضافة كما قرر، ومفردة أي غير مضافة، فمثالها مضافة قوله تعالى: {**قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلاَ عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ**}[٣] حيث وقع قوله تعالى: قيدًا بالشرط أي وهي اسم شرط جازم في محل نصب مفعول به مقدم لـ (قضيت) و(ما) زائدة للتوكيد و(قضيت) جملة الشرط، و قوله: فلا عدوان علي جملة الجزاء[٤].

ومثالها مفردة مقرونة بـ (ما) الزائدة المفيدة التوكيد قوله تعالى: {**قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءَ الْحُسْنَى**}[٥] حيث وقع قوله تعالى: قيدًا بالشرط أيًا المنصوبة بـ (تدعوا) وما زائدة لإفادة التوكيد، و(تدعوا) جملة الشرط، وقوله تعالى: فله الأسماء الحسنى متمم المعنى في أسلوب الشرط (جملة الجزاء). قال أبو حيان: و(أي) هنا شرطية، والتنوين قيل: عوض من المضاف، وما زائدة للتوكيد»[٦].

---

(1) انظر: السيوطي في همع الهوامع: ٢/ ٥٤٧.
(2) انظر: ابن السراج، الأصول: ٣/ ١٦٥.
(3) الآية: ٢٨ من سورة القصص.
(4) راجع: محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٧/ ٣٠٨.
(5) من الآية: ١١٠ من سورة الإسراء.
(6) أبو حيان، البحر المحيط: ٧/ ١٢٧.

المبحث الثاني

أحكام الشرط والجزاء

ثمة أحكام وقضايا تخص كلا من الشرط والجزاء لا يمكن أن يغفلها البحث، إذ يرى أنه ضروري ذكرها مادام الحديث موصولا عن جملة الشرط، وباعتبار أن (الشرط والجزاء) كليهما المكون الأساسي - متضافرين مع الأداة - في تأسيس بنائها.

ويعني البحث بهذه الأحكام: أولاً: الحالات أو الصور التي يأتي عليها كل منهما، ثانيًا: زمنهما وما يفترض فيه، ثالثًا: كيفية ربطهما بأدوات أخرى أدوات الربط باعتبارها لا تقل أهمية عن أدوات الشرط؛ إذ إنها – كما يرى البحث – عنصر فعال من عناصر بناء الجملة، وذلك إذا ما اقتضى السياق استعمالها، رابعًا: إمكانية توالي شرطين في جملة واحدة أما الحكم الخامس والأخير فهو المتعلق بما ينقص من جملة الشرط حذفا من مكوناتها.

أولاً: صور فعلي الشرط والجزاء

جاء فعلاً الشرط والجزاء في لغة القرآن الكريم في تراكيب مؤتلفة متجانسة ومختلفة متباينة سعة في الكلام ومرونة في اللغة، وهما في أربع صور:

١- يأتيان مضارعين مجزومين، وذلك كما في قوله تعالى: {**وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ**}[(١)] وقوله تعالى: {**وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ**}[(٢)].

٢- ويأتيان ماضيين، نحو قوله تعالى: {**عَسَى رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا**}[(٣)].

٣- ويأتي الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا، نحو قوله تعالى: {**وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ**

---

(1) من الآية: ١٩ من سورة الأنفال.
(2) من الآية: ٢٨٤ من سورة البقرة.
(3) من الآية: ٨ من سورة الإسراء.

فَلاَ يُجْزَى إِلاَّ مِثْلَهَا}[١] وقوله تعالى: {وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلاَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}[٢].

٤- ويأتي الشرط مضارعًا والجزاء ماضيًا، وقد وصف النحاة هذه الصورة بأنها أضعف الصور وأقلها ورودا[٣]، ويمثلها على قراءة شاذة قوله تعالى: {وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَن مَّعَهُ}[٤] قال أبو حيان: وقرأ عيسى بن عمر وطلحة بن مصرف (تطيروا) بالتاء وتخفيف الطاء فعلاً ماضيًا، وهو جواب (وإن تصبهم)[٥].

ثانيًا: زمن الفعل في جملتي الشرط والجزاء

ذهب جمهور النحاة إلى أن فعلي الشرط والجزاء لابد أن يكونا للاستقبال فإن جاءا ماضيين أو جاء أحدهما ماضيًا أول بالمستقبل، وذلك كما في الشواهد السابقة، إلا أن المبرد خالف ذلك موضحًا أن (كان) إذا وقعت (شرطًا) بقيت على ماضيها لفظًا ومعنى. حيث قال: (إن) تقلب الماضي إلى الاستقبال، إلا (كان) وحدها، فإن (إن) لا تقلب ماضيها إلى معنى الاستقبال؛ لأنها كأنها أصل في الأفعال فلم تقو (إن) على قلبها[٦] كما في قوله تعالى: {إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ}[٧] هذا وقد رد ابن السراج من قال: إن المركب (كنت قلته) يمكن قلبه إلى (أكن قلته) واصفا ذلك: بأنه ظاهر الفساد، لأن هذه الحكاية، إنما تجري يوم القيامة[٨].

ثالثًا: الربط بين الشرط والجزاء

ثمة أدوات أخرى غير أدوات الشرط قد يحتاج إليها الأسلوب هي (أدوات

---

(1) من الآية: ١٦٠ من سورة الأنعام.
(2) من الآية: ٨٤ من سورة القصص.
(3) راجع: ابن يعيش، شرح المفصل: ٨/ ١٥٧.
(4) من الآية: ١٣١ من سورة الأعراف.
(5) أبو حيان، البحر المحيط:٥/ ١٤٧ وما بعدها.
(6) ابن السراج، الأصول في النحو: ٢/ ١٩٩. والسيوطي في الهمع: ٢/ ٥٥١.
(7) من الآية: ١١٦ من سورة المائدة.
(8) الرضي الإستراباذي، شرح الكافية: ٢/ ٢٦٥.

الربط)، إذ إنها لا تقل أهمية عن هذه الأدوات، ومهمتها أيضًا ربط جملة الجزاء بجملة الشرط، وذلك وفق سليقة لسانية معروفة عند أصحاب اللسان والسليقة، أو تبعا لمقاييس وقواعد معيارية مضبوطة، وهذه الأدوات هي: الفاء وإذا واللام.

اقتران جزاء الشرط بالفاء التعقيبية

استقر لدى أكثر نحاتنا أنه إذا كان جزاء الشرط مما يصلح أن يقع شرطًا، بأن كان مضارعًا مجردًا، أو منفيًا بالقيد (لم ولا) أو ماضيًا لفظًا مجردًا من القيد (قد) فإنه لا حاجة حينئذ لتقييد جملة الجزاء بالفاء، وذلك للربط بينها وبين جملة الشرط؛ لأن بين الشرط والجزاء من المناسبة اللفظية –وهي صلاحية وقوع الجزاء موقع الشرط– ما يغني عن ذلك[1].

وذهب آخرون إلى أنه يجوز اقتران الجزاء بالفاء في المواضع السابقة، ومن شواهدهم على ذلك قوله تعالى: {**وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ**}[2] والشاهد في (فكبت) حيث جاء الجزاء ماضيًا لفظًا مجردًا من قد مقترنًا بـ (الفاء).

ويمثل لتقييد الجزاء بـ (الفاء) وهو مضارع مجرد قوله تعالى: {**عَفَا اللهُ عَمَّا سَلَف وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ**}[3] والشاهد في (فينتقم). ذهب سيبويه وغيره أن قوله (فينتقم) ليس هو الجزاء، بل هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فهو ينتقم، إذ الجزاء عنده جملة اسمية[4].

ويمثل للدلالة على تقييد الجزاء بـ (الفاء) وهو مضارع مقيد بـ (لا) النافية قوله تعالى: {**فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْسًا وَلاَ رَهَقًا**}[5] والشاهد في قوله تعالى: (فلا يخاف) وذهب بعض النحاة إلى أن الجزاء جملة اسمية تقديرها: (فهو لا يخاف) كما

---

(1) راجع: الرضي، الإستراباذي، شرح الكافية: ٢/ ٢٦٣، وابن هشام، مغني اللبيب: ١/ ١٨٦.
(2) من الآية: ٩٠ من سورة النمل.
(3) من الآية: ٩٥ من سورة المائدة.
(4) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٦٩. والسيوطي في الهمع: ٢/ ٥٥٧.
(5) من الآية: ١٣ من سورة الجن.

جاء غير مقيد بـ (الفاء) كما في قوله تعالى: {إِن تَدْعُوهُمْ لاَ يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ}[١].

هذا، وإذا لم يصلح الجزاء لأن يكون شرطًا فلابد من رابط يربطهما، وأولى الأشياء – كما قرر نحاتنا – بهذا الرابط (الفاء) لمناسبتها للجزاء معنى، ولخفتها لفظًا، ولما فيها من معنى السببية والتعقيب[٢]، والأشياء التي لا تصلح أن تقع شرطًا منها:

(الجملة الاسمية) سواء صدرت بحرف نفي أو لم تصدر به، ويمثل للأول قوله تعالى: {إِن يَنْصُرْكُمُ اللهُ فَلاَ غَالِبَ لَكُمْ}[٣] ويمثل للثاني قوله تعالى: {وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}[٤].

ومنها (الجملة الطلبية) كالأمر ويمثله قوله تعالى: {قُلْ إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي}[٥] والاستفهام كما في قوله تعالى: {وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُم مِّنْ بَعْدِهِ}[٦].

ومنها (الماضي) لفظًا ومعنى كما في قوله تعالى: {قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ.وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِن الصَّادِقِينَ}[٧] والشاهد في قوله: (فصدقت) وفي: (فكذبت) وقال بعض النحاة: إنما دخلت (الفاء)؛ لأنه على تقدير (قد)[٨].

ومنها (الماضي الجامد) كما في قوله تعالى: {إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا.فَعَسَى رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ}[٩].

---

(1) من الآية: ١٤ من سورة فاطر.
(2) انظر: الصبان، الحاشية: ٤/ ٢٩.
(3) من الآية: ١٦٠ من سورة آل عمران.
(4) من الآية: ٩ من سورة الحشر.
(5) من الآية: ٣١ من سورة آل عمران.
(6) من الآية: ١٦٠ من سورة آل عمران.
(7) سورة يوسف: ٢٦-٢٧.
(8) راجع، السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٥٥١.
(9) من الآيتين: ٣٩-٤٠ من سورة الكهف.

ومنها (الماضي المقيد بقد) كما في قوله تعالى: {قَالُوا إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ}[١].

ومنها (المضارع المقيد بأحد حرفي التنفيس)، و هما (السين وسوف) فالسين كما في قوله تعالى: {وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى}[٢] وسوف كما في قوله تعالى: {وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ}[٣].

ومنها (المضارع المقيد بحرف نفي) غير (لا ولم) وذلك نحو (لن وما) فيمثل للنفي بـ (لن) قوله تعالى: {وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ}[٤] ويمثل للنفي بـ (ما) قوله تعالى: {فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ}[٥].

وفي لغة القرآن الكريم جاء جزاء الشرط في بعض المواضع التي يجب تقييده فيها بـ (الفاء) غير مقيد بها، وذلك كما في قوله تعالى، {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ}[٦].

وقد ذهب كثير من النحاة إلى التأويل في هذه الآية ليتمشى مع القاعدة في وجوب تقييد الجزاء بـ (الفاء) في مثل هذه الحالة حيث قالوا في قوله تعالى: (إنكم مشركون) إنه جواب لقسم محذوف تقديره: والله إن أطعتموهم إنكم لمشركون. وجزاء الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم[٧].

اقتران جزاء الشرط بـ (إذا) الفجائية

أجاز النحاة أن تحل (إذا) الفجائية محل (الفاء) في ربطها الجزاء بالشرط، وذلك مع القيدين (إن وإذا)؛ لأنها تشبه (الفاء) في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع إلا بعد ما

---

(1) من الآية: ٧٧ من سورة يوسف.
(2) من الآية: ٦ من سورة الطلاق.
(3) من الآية: ٢٨ من سورة التوبة.
(4) من الآية: ١١٥ من سورة آل عمران.
(5) من الآية: ٧٢ من سورة يونس.
(6) من الآية: ١٢١ من سورة الأنعام.
(7) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٤/ ٦٣٤.

هو معقب بما بعدها فقامت مقامها[١] وقد يجمع بين (الفاء) و(إذا) الفجائية تأكيدا[٢].

فيمثل لتقييد الجزاء بـ (إذا) وحدها قوله تعالى: {وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ}[٣]، وقوله تعالى: {ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ}[٤].

ويمثل للجمع بين الفاء وإذا الفجائية في ربط الجزاء بالشرط قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ.وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا}[٥] والشاهد في قوله (فإذا هي شاخصة) و(هي شاخصة) جزاء (إذا) في قوله: (إذا فتحت) وجاء مقيدًا بالفاء وإذا كليهما لتأكيد الربط[٦].

اقتران الجزاء الشرط بـ (اللام) التوكيدية

وثمة رابط آخر غير (الفاء) و(إذا) يربط الجزاء بالشرط وهو (اللام) وهذا الرابط خاص بالقيدين (لو ولولا).

فإذا جاء جزاء القيد (لو) ماضيًا مثبتًا فالأكثر تقييده بها، وإن جاء منفيًا فالأكثر عدم التقييد بها[٧]. ويمثل للأول قوله تعالى: {لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ}[٨].

هذا، وقد جاء في لغة القرآن الكريم جزاء الشرط مجردًا من اللام رغم أن صورته في الماضي قال تعالى: {لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلاَ تَشْكُرُونَ}[٩].

---

(1) راجع: ابن السراج، الأصول: ٢/ ١٦٦.
(2) راجع: مكي بن أبي طالب، المشكل: ٢/ ١٧٩.
(3) من الآية: ٣٦ من سورة الروم.
(4) من الآية: ٢٥ من سورة الروم.
(5) سورة الأنبياء: ٩٦-٩٧.
(6) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٧/ ٤٦٧.
(7) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٥٧٢.
(8) الآية: ٦٥ من سورة الواقعة.
(9) الآية: ٧٠ من سورة الواقعة.

وثمة قيمة دلالية تضفيها هذه اللام في موضع استعمالها، وقد ذكر صاحب الكشاف علة سقوط (اللام) في قوله تعالى: جعلناه أجاجًا. موضحًا أنها للتوكيد، وملخص قوله:«أن الحرف إذا كان في مكان وعرف واشتهر في ذلك المكان جاز حذفه لشهرة أمره؛ فإن اللام علم لارتباط الجملة الثانية بالأولى، فجاز حذفها استغناء بمعرفة السامع.. ثم قال: ويجوز أن يقال: إن (اللام) مفيدة معنى التوكيد[١].

وذكر الصبان في حاشيته أنها: لام التسويف؛ لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط، كما أن إسقاطها يدل على التعجيل، أي: وقوع الجواب عقب الشرط بلا مهلة، ولهذا دخلت في قوله تعالى: (لجعلناه حطامًا)، لأن في تأخير جعله حطاما تشديدا للعقوبة، وحذفت في قوله: (جعلناه أجاجًا)، إشارة إلى عدم تراخي الجعل أجاجًا[٢].

ويمثل للثاني أي: تجرد الجزاء المنفي – قوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ}[٣].

أما عن القيد (لولا) فجزاؤها يأتي – غالبًا – مقرونًا باللام، وذلك إذا كان ماضيًا مثبتًا. نحو قوله تعالى: {فَلَوْلاَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ.لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ}[٤] وقوله تعالى: {وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً}[٥] حيث قيد الجزاء في الآيتين بـ (اللام) الرابطة معنى الجزاء بالشرط، وهي في الموضعين للتوكيد.

رابعًا – توالي شرطين

ذهب بعض النحاة إلى أنه إذا توالى شرطان، وتكررت أداة الشرط بدون عاطف فالجزاء للأول، والشرط الثاني مقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعة[٦]،

---

(1) الزمخشري، الكشاف:٤/ ٥٧

(2) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٦٠ وما بعدها.

(3) من الآية: ١١٢ من سورة الأنعام.

(4) الآيتان: ١٤٣-١٤٤ من سورة الصافات.

(5) الآية: ٧٤ من سورة الإسراء.

(6) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٥٦٣.

وذلك كما في قوله تعالى: {وَلاَ يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُّ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ}[١].

فجزاء الشرط الأول محذوف يدل عليه الكلام السابق، وهو قوله (ولا ينفعكم نصحي) والتقدير: إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم فلا ينفعكم نصحي. والشرط الثاني مقيد للأول وهو في موضع الحال[٢].

وفيه أيضًا قوله تعالى: {وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ}[٣].

خامسًا: الحذف في جملة الشرط

١- (حذف فعل الشرط) ذكر بعض النحاة أن فعل الشرط يمكن حذفه وذلك إذا فسر بمثله[٤]، وهو كثير مع القيدين (إن وإذا) وقليل مع غيرهما.

فيمثل للحذف مع (إن) قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ}[٥] ويمثل للحذف مع (إذا) قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ}[٦] فالسماء مرفوع على الفاعلية عند البصريين، والأخفش يعربه مبتدأ فلا حذف لفعل الشرط على قوله[٧].

٢- (حذف الجزاء) ويجوز حذف الجزاء إن دل عليه دليل[٨]، وإن أكثر ما يكون ذلك مع (إن وإذا).

ويمثل للحذف مع (إن) قوله تعالى: {فَإِن اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ

---

(1) من الآية: ٣٤ من سورة هود.
(2) راجع: أبو حيان، البحر المحيط: ٦/ ١٤٧.
(3) من الآية: ٥٠ من سورة الأحزاب.
(4) راجع:الإستراباذي، شرح الكافية: ٢/ ٢٥٧.
(5) من الآية: ٦ من سورة التوبة.
(6) الآية: ١ من سورة الانفطار.
(7) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: م الخامسة والثمانون: ٢/ ٦١٥ وما بعدها.
(8) راجع: ابن عقيل، شرح الألفية: ٤/ ٤٢.

سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ}[١] فالجزاء محذوف لدلالة المعنى عليه، وتقديره: فافعل[٢].

ويمثل للحذف مع (إذا) قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ}[٣] قال سيبويه: إنه سأل الخليل عن جواب إذا في الآية فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر [الجواب] في كلامهم؛ لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام[٤].

ويحذف الجزاء – أيضًا – إذا قام مقامه ما يدل عليه، وذلك كما في قوله تعالى: {فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ}[٥] فقوله (فما سألتكم من أجر) ليس هو الجزاء، بل دليله، وتقديره، فما أبالي بكم[٦].

ويرى أكثر النحاة أنه إذا اجتمع شرط وقسم وتقدم القسم على الشرط فإن الجزاء يحذف لدلالة جواب القسم عليه[٧]، وذلك كما في قوله تعالى: {قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ}[٨] فقوله (لا يأتون) جواب القسم المحذوف قبل اللام الموطئة في (لئن)، ولهذا جاء مرفوعا، ولو كان المذكور الجزاء لقيل: (لا يأتوا) بالجزم، فاستغنى بجواب القسم عن الجزاء[٩].

وفي قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَل للهِ الأَمْرُ جَمِيعًا}[١٠] حذف – أيضًا جزاء القيد (لو) وتقديره: (لكان هذا

---

(1) من الآية: ٣٥ من سورة الأنعام.
(2) راجع: ابن هشام، مغني اللبيب: ٢/ ٧٤٥.
(3) من الآية: ٧٣ من سورة الزمر.
(4) سيبويه، الكتاب: ٣/ ١٠٣.
(5) من الآية: ٧٢ من سورة يونس.
(6) راجع: أبو حيان، البحر المحيط: ٦/ ٨٩.
(7) راجع: الصبان، الحاشية: ٤/ ٤٢-٤٣.
(8) من الآية: ٨٨ من سورة الإسراء.
(9) راجع: ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٨.
(10) من الآية: ٣١ من سورة الرعد.

القرآن، وذلك لدلالة الكلام عليه أو كما قال الثعالبي: ثقة لفهم المخاطب[١] وقيل: يحسن حذف الجواب في طول الكلام[٢].

ويتضح ذلك – أيضًا – في قوله تعالى: {لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ}[٣] حيث حذف جزاء القيد، وذلك لدلالة الكلام عليه، وتقديره: لفعلت بكم وصنعت[٤].

(1) الثعالبي، فقه اللغة: ٢٣١، القاهرة. دار ابن خلدون، بدون.
(2) راجع: ابن مالك في التسهيل: ٢٤٠.
(3) من الآية: ٨٠ من سورة هود.
(4) انظر: أبو حيان، البحر المحيط ٦٠/ ١٨٨.

opeikandl.com

الخاتمة

أما بعد... فلقد عاش هذا **الكتاب** طويلا في رحاب لغة القرآن الكريم، وانتقل بين جناته، وقطف ما شاء الله من زهراته، فما كان أجملها من رحلة امتدت هادئة رغم ما كلفت من جهد ومشقة، فكتاب الله – تعالى – لا يمن عليه بما بذل في دراسته.. ولما كان لكل رحلة من نتائج فإن **الكتاب** – هنا – يستعرض بإيجاز ودون تكرار نتائج رحلته والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

١- حاول هذا الكتاب على امتداده تأكيد ما تقوم به المقيدات وتؤديه من معان، مبرزا إبان ذلك دورها في إتمام المعنى وتربية فائدته، متضافرة في ذلك كله مع عنصري بناء الجملة، إيمانا منه بمقولة: إن زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى.

٢- كما أكد هذا الكتاب – أيضًا – أن الجملة وهي: وحدة لغوية يحملها المتكلم وحدته الشعورية لابد أن يتسع مفهومها ليشمل ما اصطلح عليه بالفضلات، وذلك تبعا لنظرية التحوليين المعاصرين الناصة على أن الجملة قد لا تتم تركيبا ودلالة إلا حين ينتهي أداؤه لمكوناتها التي قد تتجاوز ما اصطلح عليه بالفضلات.

٣- كما حاول هذا الكتاب أن يؤكد – وإن حدد النحاة لكل جملة أركانها ومكملاتها القياسية بحيث يتم المعنى الوظيفي لها بوجود هذا العنصر – أن المعنى المطلوب بالجملة ليس وظيفيًّا فحسب، وإنما يتخطى مجرد الوظائف من فاعلية إلى مفعوليه فيسلك حينئذ مسالك أسلوبية أخرى لا تتحقق إلا بالعناصر الزائدة على مجرد النمط التركيبي الذي ما شاء أن حدده النحاة.

٤- وانطلاقًا من النقطة السابقة، وتبعًا لما قدم من دراسات يؤكد هذا الكتاب أن دراسة الجملة مقيدة أيًا كان موضع التقييد منها يعد مدخلاً إلى دراسة نحو النص الذي يعتبر في مضمونه ومنهجه صورة مفسرة لنحو الجملة التي تعد الإطار الذي يحتوي ما عداه من الوحدات، والمحور الذي تدور حوله

سائر العناصر والبنية التي تنطبع عليها معظم المؤثرات.

٥- كما أكد هذا – مستندًا إلى ما قدم من دراسات – أن الزمن النحوي في لغة القرآن الكريم محدد بالسياق أو القرائن، ومن ثم لا تفي صورة القيد وصيغته – المتصدرة به الجملة – بتحديده، إذ إن ثمة عناصر أخرى يمكن من خلالها تحديد الزمن إن لم تف الصيغة بذلك، وأعني بذلك كل ما سجله البحث من توافق زمني بين القيد الناسخ وخبر الجملة في صورته الفعلية، وذلك كما هو الحال مع كان وأخواتها.. وكاد وأخواتها.

٦- كما أكد هذا الكتاب أهمية وحدة الجملة الشرطية، وأنه من الخطأ أن يقال إنها في جملتين جملة الشرط وجملة الجزاء لأنهما جملة واحدة مستقلة بنفسها، قائمة برأسها، وهاتان الجملتان لا تستغني إحداهما عن الأخرى؛ إذ إن كل واحدة منهما تفتقر إلى التي تجاورها.

٧- وإبان هذه الدراسة – أيضًا – أكد هذا الكتاب مدى أهمية دور القراءات القرآنية في تفسير القيمة الدلالية التي يقوم بها المقيد ويؤديها متفاعلاً مع عناصر الجملة.

٨- وأخيرًا – وقبل أن يختم الكتاب ما توصل إليه من نتائج – أرى مقترحا أن علم النحو أحق بعلم المعاني من علم البلاغة، وذلك لأمرين:

أولهما: أن علم المعاني سداه ولحمته معاني النحو..

والثاني: أن علم المعاني لا يخضع في كثير من مباحثه لمبدأ حرية الاختيار؛ إذ إنه عند الربط بين الشكل والمعنى المرجو يصبح عندنا شكل واحد هو أولى بهذا المعنى، وإذا ثبت ذلك فإن هذا الأمر مرده إلى النحو لا إلى البلاغة التي تبحث إيراد المعنى الواحد ولكن بطرق متعددة مختلفة.

هذا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

- (القرآن الكريم)

- **الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة: ت٢٢١هـ.**

١- معاني القرآن، دراسة وتحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد. بيروت، عالم الكتب. ط الأولى: ١٩٨٥م.

- **الأردبيلي، جمال الدين محمد بن عبد الغني: ت٦٤٧هـ.**

٢- شرح الأنموذج، تحقيق الدكتور حسني عبد الجليل يوسف. القاهرة، مكتبة الآداب. بدون.

- **الأزهري، الشيخ خالد:**

٣- شرح التصريح على التوضيح. القاهرة، دار إحياء الكتب العربية. عيسى الحلبي. المطبعة الأزهرية ١٣٤٤هـ.

٤- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب. القاهرة، المطبعة الأزهرية ١٣٢٩هـ.

- **الإستراباذي، رضي الدين بن محمد: ت٦٦٨هـ.**

٥- شرح الكافية، بيروت، دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

- **الألوسي، شهاب الدين محمد: ١٢٧٠هـ.**

٦- تفسير روح المعاني، تحقيق محمد حسين العزب- بيروت، دار الفكر. بدون

- **الأمير، محمد.**

٧- حاشية الأمير على شذور الذهب. القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٩هـ- ١٩٤٠م.

- **ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات بن محمد ت٥٧٧.**

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. القاهرة، دار إحياء التراث العربي. بدون.

obeikandl.com

٩- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٦٩م.

١٠- لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر. ط الثانية ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

- **الأنصاري، الدكتور أحمد مكي:**

١١- نظرية النحو القرآني. القاهرة، مكتبة الآداب. بدون.

- **أنيس، الدكتور إبراهيم:**

١٢- من أسرار اللغة، القاهرة، الأنجلو المصرية. ط. السابعة ١٩٤٤م.

- **أولمان، استيفن:**

١٣- دور الكلمة في اللغة. ترجمة الدكتور كمال بشر. القاهرة، مكتبة الشباب. ط. العاشرة ١٩٨٦م.

- **أيوب، الدكتور عبد الرحمن:**

١٤- دراسات نقدية في النحو العربي. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٧م.

١٥- العربية ولهجاتها. القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٨م.

- **البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: ت ٢٥٦هـ.**

١٦- الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري. القاهرة. دار التراث. بدون.

- **بشر، الدكتور كمال:**

١٧- علم اللغة العام. القاهرة، دار المعارف. ط. الرابعة ١٩٧٥م.

١٨- التفكير اللغوي بين القديم والجديد. القاهرة، دار الثقافة العربية.

- **البقري، الدكتور أحمد ماهر محمود:**

١٩- أساليب النفي في القرآن. الإسكندرية، دار نشر الثقافة ١٩٦٨م.

- **البيضاوي، عبد الله بن محمد بن عمر: ت٦٩١هـ.**

٢٠- أنوار التنزيل وأسرار التأويل – بيروت، دار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ.

- **تاج، الدكتور عبد الرحمن تاج:**

٢١- مقالة (من) الزائدة وجواز وقوعها في القرآن الكريم. مجلة مجمع اللغة العربية. العدد (٣٧) مايو ١٩٧٦.

- **تشومسكي، توم:**

٢٢- المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها. ترجمة وتعليق وتقديم الدكتور محمد فتيح. القاهرة. دار الفكر العربي. ط أولى ١٤١٣هـ.

- **التونجي، محمد:**

٢٣- المعجم المفصل في علوم اللغة.. مراجعة الدكتور أميل يعقوب. بيروت، دار الكتب العلمية. ط. الأولى ١٩٩٣م.

- **الثعالبي، أبو منصور بن عبد الملك محمد: ت٤٢٩هـ.**

٢٤- فقه اللغة. القاهرة. دار الفجر. بدون.

- **الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد: ت٤٧١ أو ٤٧٤هـ.**

٢٥- المقتصد في شرح الأيضّاح. تحقيق كاظم بن مرجان. العراق. دار الرشيد ١٩٨٢م.

٢٦- دلائل الإعجاز. قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر. جدة. دار المدني ط. الثالثة ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٢٧- أسرار البلاغة. قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر. جده، دار المدني. ط. الأولى ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

- **الجرجاني، علي بن محمد بن علي: ت٨١٦هـ.**

٢٨- التعريفات. تحقيق إبراهيم الإبياري. القاهرة. دار الريان للتراث. بدون.

- **ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد: ت٨٣٣هـ.**

openkanal.com

٢٩- النشر في القراءات العشر. تحقيق مصطفى محمد. بيروت. دار الكتب العلمية. بدون

- **الجندي، الدكتور طه محمد عوض الله:**

٣٠- المصدر المؤول، بحث في التراكيب والدلالة، القاهرة، دار الثقافة العربية.

٣١- بحث التراكيب المقاربة في ضوء كتاب الأصول، كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النحوية، جـ٢، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم.

٣٢- ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني. رسالة دكتوراه. مخطوطة بدار العلوم ١٩٨٨م.

٣٣- المكونات التركيبية والدلالية لظاهرة التعليل في العربية. مجلة دار العلوم. العدد (٢٧). ١٩٩٢م.

٣٤- المكونات التركيبية والدلالية للجملة الاسمية. القاهرة، دار النصر. جامعة القاهرة. ط أولى ٢٠٠٥.

٣٥- المكونات التركيبية للجملة الفعلية. القاهرة، دار الهاني، بدون.

- **ابن جني، أبو الفتح عثمان: ت ٣٩٢هـ.**

٣٦- الخصائص. تحقيق عبد الحكيم بن محمد. القاهرة. المكتبة التوفيقية. بدون.

٣٧- اللمع في العربية تحقيق حسين محمد شرف. بيروت، عالم الكتب. بدون.

- **الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله: ت٤٠٥هـ.**

٣٨- المستدرك. دار الحرمين للنشر والطباعة. ط. الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

- **حبلص، الدكتور محمد يوسف:**

٣٩- أثر الوقف على الدلالة التركيبية. القاهرة، دار الثقافة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

openkanar.com

- **حسان، الدكتور تمام:**

٤٠- اللغة العربية معناها ومبناها – القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

٤١- الأصول... دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب. القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٢م.

٤٢- مناهج البحث في اللغة. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م.

٤٣- البيان في روائع القرآن. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣.

- **حسن، الأستاذ عباس:**

٤٤- النحو الوافي. القاهرة، دار المعارف. ط. السابعة. بدون

- **حماسة، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف:**

٤٥- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. كلية دار العلوم. جامعة القاهرة. بدون.

٤٦- بناء الجملة العربية. القاهرة، دار الشروق. ط. الأولى: ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

٤٧- الجملة في الشعر العربي. القاهرة، مكتبة الخانجي. ط. الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤٨- النحو والدلالة. القاهرة، مطبعة المدينة. ط. الأولى: ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

- **الحوفي، الدكتور أحمد محمد:**

٤٩- معنى (كاد) في الإثبات والنفي. مجلة مجمع اللغة العربية. العدد (٣٣) ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٥٠- الزمخشري. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط. الثانية. بدون.

- **أبو حيان، محمد بن يوسف:ت٧٤٥.**

٥١- البحر المحيط. بيروت، دار الفكر: ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

openkanal.com

٥٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النحاس. القاهرة. المكتبة الأزهرية ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

- **الدرويش، محي الدين:**

٥٣- إعراب القرآن الكريم وبيانه. بيروت، دار ابن كثير. دار الإرشاد. ط. الرابعة ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

- **راجح، محمد كريم شيخ القراء في الديار الشامية.**

٥٤- القراءات العشر المتواترة. المدينة المنورة، مكتبة دار المهاجر ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

- **الراجحي، الدكتور عبده:**

٥٥- النحو العربي والدرس الحديث. بيروت، دار النهضة. ١٩٨٦م.

- **الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين: ت٦٠٦هـ.**

٥٦- مفاتيح الغيب. القاهرة. دار الغد العربي. ط. الأولى ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

- **الروماني، أبو الحسن: ت٣٨٤هـ.**

٥٧- معاني الحروف. تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي. القاهرة. دار النهضة. بدون.

- **الزجاجي، أبو القاسم: ت٣٣٧هـ.**

٥٨- الأيضًاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك. القاهرة، مكتبة دار العروبة ١٣٧٨هـ ١٩٥٩م.

- **أبو زرعة، الإمام عبد الرحمن محمد بن زنجلة:**

٥٩- حجة القراءات. تحقيق سعيد الأفغاني. بيروت، مؤسسة الرسالة. ط. الثانية ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

- **الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله: ت٧٩٤هـ.**

٦٠- البرهان في علوم القرآن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. دار التراث ١٣٧٩هـ- ١٩٥٧م.

openkanar.com

- **الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر: ت٥٣٨.**

٦١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. بيروت، دار الفكر. بدون.

٦٢- المفصل في علوم العربية. بيروت. دار الجيل. ط الثانية.

- **الزملكاني، كمال الدين عبد الواحد عبد الكريم:**

٦٣- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن. تحقيق د. خديجة الحديثي، د. أحمد مطلوب. بغداد. مطبعة العاني ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- **السامرائي الدكتور إبراهيم:**

٦٤- الفعل زمانه وأبنيته. بيروت، مؤسسة الرسالة. ط. الثانية ١٩٨٠م.

- **ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: ت٣١٦هـ.**

٦٥- الأصول في ا لنحو. تحقيق الدكتور عيد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

- **أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العماوي الحنفي: ت٩٥٢هـ.**

٦٦- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. بيروت، دار إحياء التراث ١٤١١هـ.

- **السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر: ت٦٢٦هـ.**

٦٧- مفتاح العلوم. القاهرة. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط. الثانية ١٤١١هـ- ١٩٩٣م.

- **سيبويه، أوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر: ت١٨٠هـ.**

٦٨- الكتاب. تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون. القاهرة، مكتبة الخانجي. ط. الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- **السيد الشريف، علي بن محمد بن علي السيد الحسني:**

٦٩- حاشية السيد الشريف علي الكشاف. بيروت، دار الفكر. بدون.

- **سيد قطب:**

٧٠- في ظلال القرآن، جدة، دار العلم والطباعة، بدون.

- **السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر: ت٩١١هـ.**

٧١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقق الدكتور عبد الحميد هنداوي. القاهرة، المكتبة التوفيقية. بدون.

٧٢- الاقتراح في أصول النحو. حيدرآباد، دائرة المعارف النظامية: ١٣١٠هـ.

٧٣- الإتقان في علوم القرآن. بيروت. المكتبة الثقافية: ١٩٧٣م.

٧٤- معترك الأقران في إعجاز القرآن. تحقيق علي محمد البجاوي. بيروت، دار الكتب. بدون.

٧٥- معجم مقاليد العلوم والحدود والرسوم المنسوب إليه. تحقيق الدكتور محمد إبراهيم عبادة. القاهرة. مكتبة الآداب. ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

- **شرف الدين، الدكتور محمود عبد السلام أحمد:**

٧٦- وظيفة الأداة في الجملة كما تبدو في القرآن الكريم. رسالة دكتوراه. مخطوطة بدار العلوم ١٩٧٣م.

- **الشلوبين، أبو علي: ت٦٤٥هـ.**

٧٧- التوطئة. دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطبوع. القاهرة، دار التراث العربي ١٩٧٣م.

- **الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي: ت٤٧٦.**

٧٨- اللمع في أصول الفقه. القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ط الثالثة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

- **صلاح، الدكتور شعبان:**

٧٩- الجملة الوصفية.. رسالة ماجستير. مخطوطة بدار العلوم. جامعة القاهرة ١٩٧٥م.

- **صلاح الدين، الدكتور محمد:**

٨٠- دراسات في الصيغة والجملة. الكويت، مكتبة أم القرى. ط. أولى

obeikandi.com

١٩٨٤م.

- **الصابوني، محمد علي:**

٨١- روائع البيان، تفسير آيات الأحكام. دمشق، مكتبة الغزالي. ط. الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- **الصبان، محمد بن علي: ١٢٠٦هـ.**

٨٢- حاشية الصبان على الأشموني. تحقيق طه عبد الرءوف سعد. القاهرة. المكتبة التوفيقية. بدون.

- **ضيف، الدكتور شوقي:**

٨٣- المدارس النحوية، القاهرة، دار المعارف. ط. السابعة. بدون.

- **طبانة، الدكتور بدوي:**

٨٤- معجم البلاغة العربية. طرابلس، منشورات جامعة طرابلس ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

- **طبل، الدكتور حسن:**

٨٥- محاضرات في علم المعاني. القاهرة، مكتبة الزهراء.

- **عبد الباقي، الأستاذ فؤاد:**

٨٦- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. القاهرة، دار الحديث. بدون.

- **عبد الحميد، الدكتور صبحي:**

٨٧- دراسة تفصيلية لأحوال الجملة العربية. القاهرة، دار الطباعة المحمدية. ط. الأولى ١٩٨٠م.

- **عبد العظيم، الدكتور أحمد:**

٨٨- المصطلح النحوي دراسة نقدية. القاهرة، دار الثقافة: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٨٩- القاعدة النحوية دراسة نقدية، القاهرة، دار الثقافة: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- **العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر: ت٨٥٢هـ.**

obeikandl.com

٩٠- فتح الباري بشرح صحيح البخاري. تحقيق محب الدين الخطيب. فؤاد عبد الباقي. القاهرة. المكتبة السلفية. دار الريان للتراث. ط. الثالثة ١٤٠٧هـ.

- **ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد: ت٦٦٩هـ.**

٩١- شرح جمل الزجاجي. تحقيق د. صاحب أبو جناح. بغداد. مطبعة المؤسسة. دار الكتب.

- **عضيمة، محمد عبد الخالق:**

٩٢- دراسات لأسلوب القرآن الكريم. القاهرة. مطبعة السعادة. مكتبة دار الحديث. ط. الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- **العقاد، عباس محمود:**

٩٣- الزمن في اللغة. مجلة مجمع اللغة العربية، العدد (١٤) سنة ١٩٦٢م.

- **ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: ت ٧٦٩هـ.**

٩٤- شرح ابن عقيل على الألفية. تحقيق وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد. القاهرة. دار التراث. ط. العشرون ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

- **العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: ت ٦١٦هـ.**

٩٥- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. تحقيق الأستاذ إبراهيم عطوة عوض. القاهرة. دار الحديث.

- **على الحارم، ومصطفى أمين.**

٩٦- البلاغة الواضحة: القاهرة، مكتبة الآداب، الأولى، بدون.

- **عمر، الدكتور أحمد مختار:**

٩٧- علم الدلالة. القاهرة. عالم الكتب. ط. الثالثة ١٩٩١م.

- **العمري، الدكتور أحمد جمال:**

٩٨- مفهوم الإعجاز القرآني حتى القرن السادس الهجري. القاهرة. دار المعارف: ١٩٨٤م.

- **الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: ت ٢٠٧هـ.**

٩٩- معاني القرآن. تحقيق الأستاذ محمد علي النجار. القاهرة. الدار

openkanar.com

العربية للتأليف ١٩٦٦م.

- **الفطاني، أحمد بن محمد:**

١٠٠- تسهيل نيل الأماني في شرح عوامل الجرجاني. القاهرة، مطبعة مطصفى البابي الحلبي ١٣٥٨هـ- ١٩٣٩م.

- **قيود، الدكتور بسيوني عبد الفتاح:**

١٠١- من بلاغة النظم القرآني. القاهرة. مطبعة الحسين الإسلامية. ط. الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

- **القاسمي، محمد جمال الدين: ت١٣٣٢هـ.**

١٠٢- محاسن التأويل، أشرف على طبعه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة. مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٧٦هـ.

- **ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: ت ٢٧٦هـ.**

١٠٣- تأويل مشكل القرآن. شرح الأستاذ السيد أحمد صقر. القاهرة. دار التراث. ط. الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- **القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد: ت٦٧١هـ.**

١٠٤- الجامع لأحكام القرآن الكريم. القاهرة. دار الشعب. دار الريان للتراث. بدون.

- **القزويني، قاضي القضاة محمد بن عبد الرحمن: ت ٧٣٩.**

١٠٥- الأيضًاح في علوم البلاغة. شرح وتعليق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي. القاهرة. المكتبة الأزهرية. ط الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- **ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن سعد: ت ٧٥١.**

١٠٦- بدائع التفسير. توثيق. يسري السيد محمد. القاهرة. دار ابن الجزري ١٤١٤هـ.

- **ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء بن عمر: ت ٧٧٤هـ.**

١٠٧- تفسير القرآن العظيم. بيروت. دار الكتب العلمية. بدون.

- **ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال الدين، ت ٦٧٢هـ.**

obeikandl.com

١٠٨- ألفية ابن مالك. القاهرة. مكتبة الآداب. ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.

١٠٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. تحقيق الدكتور محمد كامل بركات. القاهرة، دار الكتاب العربي ١٣٨٨هـ

- **المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: ٢٨٥هـ.**

١١٠- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

- **ابن مجاهد، الإمام أحمد بن موسى: ت٣٢٤.**

١١١- السبعة في القراءات. تحقيق الدكتور شوقي ضيف. القاهرة، دار المعارف ط. الثالثة ١٩٩٤م.

- **مجمع اللغة العربية:**

١١٢- المعجم الوسيط. القاهرة، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث.

- **المخزومي، الدكتور مهدي:**

١١٣- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ط. الثانية ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م.

١١٤- في النحو العربي نقد وتوجيه. بيروت. منشورات الكتب العصرية. ط الأولى ١٩٦٤م.

١١٥- في النحو العربي قواعد وتطبيق. القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ط. الأولى ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.

- **المرادي، الحسن بن قاسم: ت ٧٤٩هـ.**

١١٦- الجني الداني في حروف المعاني. تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. بيروت. دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ.

- **مصطفى، الأستاذ إبراهيم:**

١١٧- إحياء النحو. القاهرة. مكتبة دار العلوم. ط. الأولى ١٩٣٧م.

- **ابن مضاء، أبو العباس أحمد عبد الرحمن القرطبي: ت٥٩٢.**

١١٨- الرد على النحاة. دراسة وتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا. القاهرة.

obeikandl.com

دار الاعتصام. ط. الأولى ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

- **المطلبي، الدكتور مالك يوسف:**

١١٩- الزمن واللغة. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٨٦م.

- **أبو المكارم، الدكتور علي:**

١٢٠- المدخل إلى دراسة النحو العربي ج٢. القاهرة. دار الوفاء للطباعة. ط. أولى ١٩٨٠م.

- **مكرم، الدكتور عبد العال سالم.**

١٢١- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية. القاهرة. المكتبة الأزهرية للتراث. بدون.

- **مكي بن أبي طالب، أبو محمد: ت٤٣٧.**

١٢٢- مشكل إعراب القرآن. تحقيق ياسين محمد السواس. دمشق. دار المأمون للتراث. ط. الثانية ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

١٢٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها تحقيق الدكتور محي الدين رمضان. دمشق مجمع اللغة العربية: ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

- **ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم: ت ٧١١هـ.**

١٢٤- لسان العرب، القاهرة، دار المعارف. بدون

- **أبو موسى، الدكتور محمد محمد:**

١٢٥- خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني. القاهرة. مكتبة وهبة. ط. الرابعة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٢٦- دلالات التراكيب دراسة بلاغية. القاهرة، مكتبة وهبة ط. الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١٢٧- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري. القاهرة، دار الفكر العربي. بدون.

- **ابن النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد: ت٣٣٨هـ.**

١٢٨- إعراب القرآن. تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد. بيروت. عالم

الكتب. مكتبة النهضة العربية. ط. الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- **نحلة، الدكتور محمود نحلة:**

١٢٩- مدخل إلى دراسة الجملة العربية. بيروت، دار النهضة ١٩٨٨م.

- **الهاشمي، السيد أحمد،**

١٣٠- جواهر البلاغة، دمنهور، مكتبة الأصوالي. بدون.

- **هيود، الدكتور بركات يوسف:**

١٣١- مصباح السالك إلى أوضح المسالك. بيروت. دار الفكر: ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

- **الهروي، أبو الحسن علي بن محمد: ت٤١٥هـ.**

١٣٢- كتاب اللامات، دراسة وتحقيق الدكتور طه الجندي. رسالة ماجستير. مخطوطة بدار العلوم ١٩٨٣م.

- **ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري: ت٧٦١.**

١٣٣- مغني اللبيب. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. بيروت. المكتبة العصرية ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٣٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. مراجعة. يوسف الشيخ. بيروت. دار الفكر ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٣٥- شرح شذور الذهب. القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٩هـ- ١٩٤٠م.

١٣٦- الإعراب عن قواعد الإعراب. تحقيق الدكتور أحمد عبد الدايم. القاهرة. مكتبة الزهراء ١٩٩٥م.

- **يونس، د.أحمد عزت**

١٣٧ - العلاقات النصية في لغة القرآن الكريم. القاهرة. دارالآفاق العربية. ط١. ٢٠١٤م

*

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، ت٦٤٣.

١٣٨- شرح المفصل. القاهرة. مكتبة المتنبي. بدون.

***